الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٥
المعقودة يوم الثلاثاء
١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد دي روخاس (فنزويلا)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/52/SR.5
18 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيد بروفينشيو (المكسيك): قال إنه بالرغم من أن مستقبل الاقتصادي العالمي مشجع ينبغي، مع ذلك، بذل كل جهد ممكن لضمان توزيع فوائد النمو الاقتصادي بصورة منصفة وبخاصة ضمان استفادة الجميع من فوائد العولمة، والإقلال إلى أقصى حد من مخاطرها الفعلية. وتؤكد الأزمات الميالية المتكررة في مناطق مختلفة، الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل تمكين البلدان من التصدي للتحديات التي تنطوي عليها العولمة. وفي هذا السياق، أشار إلى الاستنتاجات المتفق عليها والتي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية، والتي أكدت أهمية التعاون الدولي والشراكة لإيجاد بيئة ملائمة للتنمية.

٢ - وأضاف أن وفد بلده يؤيد الاقتراح الداعي إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في ١٩٩٩ لاستعراض برنامج العمل للمؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية، وأن تقوم لجنة السكان والتنمية بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية.

٣ - وفيما يتعلق بالهجرة الدولية، وهي ظاهرة تؤثر في كل بلد وإقليم في العالم، فقد صرح أن وفد بلده يؤيد مبادئ المسؤولية المشتركة والعمل المتفق عليه فيما بين البلدان للنظر في الوصول إلى حل واقعي طويل الأجل. وفي الوقت الذي تتمتع فيه الأمم بالحق السيادي في تنظيم الأجانب في أراضيها، يجب عليها مع ذلك عدم انتهاك حقوق المهاجرين. وأضاف أن المكسيك قد أعرب عن تأييده المتين لحقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين، وترفض التدابير البوليسية القمعية لمنع تدفقات المهاجرين والسيطرة عليها. وصرح أن وفد بلده قدم مشروع قرار، يتعلق بالمهاجرين وحقوق الإنسان، إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان واعتمدت اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار بتوافق الآراء. وبناء على المبادرة المكسيكية، قررت لجنة حقوق الإنسان تشكيل فريق عامل من الخبراء الحكوميين الدوليين يكون مسؤولا عن صياغة توصيات لتعزيز تشجيع وحماية وممارسة تلك الحقوق.

٤ - وأعلن أنه من المؤسف أن يكون ما تحقق من تقدم في تنفيذ الاتفاقات المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ضئيلا، كما أن وفد بلده يدرك بأن المقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة أكملت جدول أعمال القرن ٢١، وأنه تم اعتمادها للإسراع بتنفيذه. وكجزء من المتابعة للعملية التي بدأتها قمة الأرض، تشارك المكسيك بنشاط في وضع بروتوكول للسلامة البيولوجية، وأعمال اللجنة الحكومية الدولية للتفاوض من أجل وضع اتفاقية لمقاومة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد والتصحر، خصوصا في أفريقيا. كما أنها سوف تشارك في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ، وأضاف أنه يجب عدم تمييع الإطار القانوني المتفق عليه لتلك الاتفاقية. فالدول الصناعية التي لوثت البيئة بحرية لفترة ٢٠٠ سنة لم تف بالتزاماتها بالنسبة إلى انبعاثات غاز الدفيئة. لذا يجب عليها اتخاذ إجراءات فورية حتى لو لم توجد التزامات يمكن قياسها من جانب بعض الدول النامية. ولأجل وضع ضوابط على انبعاثات غاز الدفيئة، فإن مبادئ الإنصاف

والقابلية السياسية للاستمرار يجب أن تسود. وقال إنه يجب بذل جميع الجهود لضمان أن إمكانيات التنمية للبلدان النامية لن تتأثر سلبيا بتلك العملية.

٥ - واختتم بقوله إن التقدم التكنولوجي، وتحرير التجارة، وإعادة تنظيم رفع القيود عن التمويل، وانتشار اقتصادات السوق قد ولد احتكاكا بين الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية ويجب على الدول التي تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي أن تكون دوما مستجيبة للاحتياجات الاجتماعية لسكانها.

٦ - السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة): أشار إلى أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ قد سجلت سابقة يجب أن تتبعها في المستقبل الاستعراضات لمتابعة المؤتمرات الدولية الأخرى. وفي هذا السياق يتطلع وفد بلده بأمل إلى استعراض برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وبالرغم من ذلك فإن الدورة الاستثنائية قد أضعفت الآمال التي ولدتها المناقشة خلال آخر دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمؤتمرات الدولية الكثيرة في التسعينات عن إيجاد بيئة اقتصادية عالمية تمكن من العمل. وفي عالم يفتقر فيه الناس لماء الشرب المأمون وحيث ١٥٨ مليون طفل يعانون من سوء التغذية، فإن العقبات السياسية للتنمية المستدامة وتدابير القضاء على الفقر غير مقبولة.

٧ - وأضاف قوله إن البلدان النامية على وجه الخصوص ضعيفة أمام تقلبات السوق التي أدت إلى الأزمة في شرق آسيا. وأنه يجب أن تتاح لتلك البلدان فرصة التأقلم مع التدفق الحر للتجارة الدولية ورأس المال في بيئة دولية مؤاتية تمنح الأفضلية لمنتجاتها الرئيسية والثانوية. فمبادئ الأسواق العالمي الحرة لا زالت تطبق بصورة انتقائية، مما يجعل لمسألة التمويل من أجل التنمية علاقة أوثق بسلم الدول وأمنها الطويلي الأمد. وفي ذلك السياق، يؤيد وفد بلده المقترح المتعلق بمؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية. ويجب على اللجنة أخذ زمام المبادرة في المسائل المتعلقة بالسياسات لزيادة مشاركة الدول النامية في عملية التنمية، وبذلك تضرب المثل لمؤسسات التمويل المتعددة الأطراف. وفي ذلك السياق، رحب وفد بلده بالبيان المشجع عموما الذي أدلى به رئيس البنك الدولي أمام الاجتماع الأخير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعقود في هونغ كونغ الذي اعترف بالفجوة التي يزيد اتساعها بين الغني والفقير والحاجة إلى إجراء إيجابي لتخفيف الفقر.

٨ - وأعاد إلى الأذهان أن وفد بلده أيد، خلال الدورة الثانية والأربعين، مبادرة لإتمام صياغة خطة للتنمية وتحويل مفاهيمها إلى عمل ملموس، وأن الوفد الآن يرحب بتأييد صندوق النقد الدولي للأفكار المتعلقة بالفرص والمشاركة المجسدة في تلك المبادرة، والتي، وفي جملة أمور، تدعو البلدان التي تمتلك موارد طبيعية للمساهمة في التنمية الاقتصادية. إن الفرص و "المشاركة" تعني إشراك البلدان النامية في استراتيجيات التنمية، عند الضرورة، وذلك باستعمال أهداف، مثل عدد الخبراء المحليين في قطاع ما، من أجل تقييم بناء القدرة في كثير من البلدان؛ ومعالجة التباين المتزايد بين البلدان الغنية المتقدمة والدول الفقيرة النامية؛ ومعالجة الفقر وآثاره على الصحة والتعليم باعتباره ظاهرة عالمية؛ وتعزيز إدارة المعلومات، ويشمل ذلك الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة لدعم قرارات السياسات الحكومية.

٩ - واختتم بقوله إن محاولة جعل "الحكم الصالح" شرطا لمنح المساعدة الإنمائية يثير شكوكا خطيرة حول الشراكة العالمية التي صيغت خلال مؤتمر ريو. وأن مبادئ الحكم قد وضعت لكي تطبق على الإطار الدستوري للبلد، ولم توضع لتستخدم كحجة يتذرع بها لنقض الالتزامات والواجبات الدولية. وأخيرا، ونظرا لاختلاف وجهات النظر الذي ظهر خلال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة، فإن وفد بلده يظل متشائما بشأن قدرة مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ الذي سيعقد في كيوتو، على الخروج من هذه الأزمة.

١٠ - السيد باعلي (الجزائر): شدد على الحاجة إلى بيئة اقتصادية علامية تكون مؤيدة للتنمية لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من النمو الاقتصادي العالمي. وقال إنه يجب تحسين كل من مشاركة تلك البلدان في التجارة العالمية ومسؤوليتها في تنميتها الخاصة. وأضاف أن العولمة أثارت قلقا وسط بلدان الجنوب التي قد وضع نتيجة لذلك كثير منها على هامش عملية التنمية العالمية بل، استثني الكثير منها من تلك العملية. وقد أظهرت الأزمات المالية الأخيرة في بعض أجزاء العالم بوضوح، الحاجة إلى ضمان كون العولمة ستؤدي إلى التعاون والتقدم والتنمية للجميع. وللأمم المتحدة دور حاسم في هذا الصدد.

١١ - وأضاف أن وفد بلده يرحب بمبادرات الأمين العام للإصلاح، والمشار إليها في تقريره بعنوان "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950). وقد أصبح الآن لزاما على الدول الأعضاء أن تضمن أن تلك الإصلاحات ستؤدي حقا إلى إصلاح المنظمة. هذا وإنه لمن المؤسف، ونحن في عصر العولمة وفي وقت اعتمدت فيه أخيرا "خطة للتنمية"، أن تبذل جهود لتهميش الأمم المتحدة وكبح نشاطاتها الإنمائية وإخضاعها لقواعد مفروضة من الخارج. إن إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يجب أن لا يكون مشروطا بإعطاء سلطة إضافية لبعض الأجهزة مع ولاية محدودة والإضرار بالبعض الآخر، خصوصا الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، فإن هدف قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، الذي يدعو إلى تقوية وتنشيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، يجب أن يحترم على نحو تام. ويجب أن ينظر إلى التنمية برمتها، وحتى الاهتمامات الاجتماعية والبيئية، مهما كانت أهميتها، يجب أن ينظر إليها في السياق الأوسع للتنمية الاقتصادية.

١٢ - واسترسل قائلا إن غايات أي إصلاح حقيقي يجب أن تكون: تأكيد الدور الرئيسي للأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ تأسيس الديمقراطية الحقيقية على المستوى العالمي لصنع القرار؛ تقوية آليات التعاون لمصلحة بلدان الجنوب كجهد لمساعدتها في الاندماج بسرعة أكثر في الاقتصاد العالمي؛ وزيادة الموارد لغرض التنمية. كما أنه من الضروري إصلاح المواقف السياسية التي ما فتئت تعرقل بلوغ غايات الأمم المتحدة، وهذا صحيح على وجه الخصوص، لأن ولاية أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية قد أضعفت بانخفاض حاد في الموارد المتاحة.

١٣ - وصرح أن وفد بلده يرحب بتنوع مصادر التمويل الجديدة، خصوصا القادمة من القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن تلك المصادر لا يمكن أن تعوض عن الموارد التقليدية الأساسية، لأنه لا يمكن التنبؤ بها. وفي الوقت الذي يجب فيه دفع التنمية البشرية المستدامة بواسطة النمو الاقتصادي، تبقى عوامل المساعدة

الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا، وحل مسألة الدين الخارجي، وتخفيض الفقر، بذات الأهمية. وفي ذلك السياق، فقد يكون من المهم تحديث حوار رفيع المستوى بخصوص تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية وذلك من خلال الشراكة، والتركيز على موضوع "الأثر الاقتصادي والاجتماعي للعولمة والترابط، وتضمين سياساتها".

١٤ - ثم اختتم قائلا إنه على الرغم من أن المؤتمرات الدولية الرئيسية في التسعينات قد خلصت إلى توافق آراء دولي حول مسائل كثيرة، إلا أنها لم تحل مشاكل تمويل التنمية والهجرة الدولية، لذا فإن وفد بلده يؤيد بقوة قيام الأمم المتحدة بعقد مؤتمرات بشأن هاتين المسألتين، وعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في ١٩٩٩ لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للمؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية، وأن تركز الدورة الاستثنائية، خصوصا، على تعبئة الموارد لتنفيذ توصيات المؤتمر.

١٥ - السيد كا (السنغال): قال إنه كان لوفد بلده رد فعل متباين على اعتماد "خطة للتنمية". فاعتماد الخطة، من جهة، قد أرسى دعائم شراكة عالمية جديدة للتنمية مبنية على نمو اقتصادي مستدام، وعدل اجتماعي، وحماية حقوق الإنسان والبيئة. ومن جهة أخرى، فإنه قد أوضح الاختلافات الحادة السائدة بين الشمال والجنوب حول التجارة الدولية، والديون، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز الاستثمار المباشر والخاص. ولذا فإن الخطة الجديدة ستكون عديمة المعنى، ما لم يتم تعبئة مصادر تمويل جديدة وإضافية على المستوى الدولي.

١٦ - ثم أضاف أن وفد بلده قد درس باهتمام توصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن برنامج الإصلاح (A/51/950)، ويأمل أن تنجز الدول الأعضاء مداولاتها في فترة زمنية معقولة. بحيث تمكن الأمين العام من تنفيذ إصلاحاته المقترحة خلال السنتين القادمتين، كما يجب أن تبقا مسائل التنمية والسلم والأمن الدوليين نقطة التركيز للمناقشات بشأن الإصلاح. ولا ينبغي أن تكون الإصلاحات مبنية على تحليل التكلفة والفائدة فحسب، ومتجاهلة تماما لمهمة الأمم المتحدة في الخدمة العامة.

١٧ - ثم صرح أن نتيجة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ غير مطمئنة جدا. فبالرغم من أنها قد أفرزت زيادة الوعي بالآثار غير الملائمة للتدهور البيئي، وإدماج عامل البيئة في سياسات التنمية الوطنية، إلا أنه لم يتم أي إجراء بخصوص زيادة الفقر، وتهميش أكثر من مليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، والموارد الطبيعية المحفوفة بالمخاطر، وأفول التنوع الحياتي.

١٨ - ثم خلص إلى القول بأن العولمة وتحرير التجارة ليسا بغاية بحد ذاتهما. ومثل هذه الأفكار تكون ذات معنى إلا إذا استهدفت السكان، وكانت غير منفصلة عن السياسات الوطنية والدولية. فالتفاوت الهائل بين الغني والفقير، يشكل، في الواقع، تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

١٩ - ثم أضاف أن السنغال تعتزم مواصلة جهودها الوطنية الإنمائية، وعلى هذا الأساس فقد عقدت مشاورات دورية مع الوكلاء الاجتماعيين والاقتصاديين (أصحاب الأعمال، نقابات العمال، والعمال في المناطق الريفية) بقصد تعزيز شراكة فعالة قادرة على إيجاد الظروف لنمو صحي ومتين ومستدام.

٢٠ - ثم اختتم قائلا إنه نظرا لاستمرار عدم ثقة المستثمرين الأجانب بأفريقيا، فقد توصلت السنغال مع بلدان أفريقية أخرى إلى عقد معاهدة للتوفيق بين قوانين الأعمال في أفريقيا، بدأت نفاذها في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وكانت السنغال الجهة المودعة لديها المعاهدة. وسوف تساعد المعاهدة على تعزيز الجوانب القانونية للعلاقات التجارية في أفريقيا وبقية أنحاء العالم. إن المعاهدة هي جزء من جهود أفريقيا لتطوير بيئة تقود إلى استثمارات مباشرة أجنبية.

٢١ - السيد ويبيزونو (إندونيسيا): قال إن العولمة تسبب لمعظم البلدان النامية وخصوصا البلدان الأقل نموا، أضرارا اقتصادية وتمزيقا اجتماعيا وإقصاء فعليا عن الاتجاه السائد للاقتصاد العالمي. وبالرغم من بذل أقصى الجهود للتكيف فقد بقي الكثير من تلك البلدان تحت وطأة الفقر المدقع، والبطالة الشديدة، والديون الخارجية المرهقة. ومن الواضح أن المشاكل الأساسية للعولمة لم تتم معالجتها بصورة جدية لحد الآن، وقد حان الوقت لإيجاد بيئة خارجية مواتية لتنمية البلدان النامية.

٢٢ - وأضاف أن إشاعة روح التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف، واستئصال الفقر هما من الأمور التي لا سبيل لاجتنابها، وأن الأمم المتحدة تتبوأ المكانة الفضلى لذلك الغرض، حيث أنها قادرة ليس على قلب موازين الأوجه السلبية للعولمة فحسب، بل على تسهيل اندماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي بصورة فعالة. ومن أجل ذلك السبب، فإن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على عملية إحياء وإصلاح الأمم المتحدة الجارية حاليا. وينبغي أن تعزز هذه الإصلاحات المسائل الأساسية للتنمية، وخصوصا في مجالات التجارة، والمال، والتمويل، والمديونية، والتكنولوجيا، والإعلام. وبضمان أو أرساء أسس مالية متينة للأمم المتحدة ولجعلها قادرة على الاعتماد على التمويل المستمر والذي يمكن التنبؤ به من أجل أنشطتها الإنمائية فإن عملية الإصلاح يجب أن تكملها جهود الدول الأعضاء.

٢٣ - وأضاف أن "خطة للتنمية" توفر إطارا شاملا من المبادئ والتدابير ذات الاتجاه العملي والتي يجب أن تكون عونا كبيرا لتعزيز التنمية باعتبارها الشاغل الأساسي للتعاون الدولي. ولذلك فإن من المهم مراعاة أن لا تصبح "خطة للتنمية" والتي استغرقت المفاوضات بشأنها أربع سنوات"، حبرا على ورق، وعليه يجب أن تعمل الدول الأعضاء باجتهاد لضمان عملية متابعتها.

٢٤ - ثم صرح أن النقص في الموارد المالية الملائمة قد يكون أشد العوامل تقييدا في إعاقة عملية التنمية. ففي الوقت الذي ازداد فيه التركيز على الاستثمار المباشر الأجنبي فمن المهم أن نتذكر أن المصدر الرئيسي لتمويل التنمية لمعظم البلدان النامية هو المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد سبب الانخفاض الحاد

في المساعدة الانمائية الرسمية ضررا فادحا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للكثير من البلدان النامية. وفي ذلك السياق، أعلن المتكلم أن وفد بلده يؤيد المقترح الداعي لعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية.

٢٥ - ثم صرح بأن المشكلة الدائمة للديون الخارجية المزمنة تشكل عائقا خطيرا للتنمية، فإندونيسيا تعلق دائما أهمية كبيرة على نهج "الحسم النهائي" الذي يدعو الى تخفيض إجمالي عبء الديون وخدمتها للبلد المدين الى مستوى يسمح له بمزاولة أنشطته الإنمائية. وقال إنه بسبب ذلك فإن وفد بلده يعتبر أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المنبثقة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستقدم الكثير لمساعدة عدد من أفقر البلدان لكسر حلقة المديونية المفرغة، كما أن وفد بلده يرحب بقرار صندوق النقد الدولي الأخير والبنك الدولي لتطبيق تلك المبادرة على أوغندا، وبوليفيا، وبوركينا فاصو. ويجب بذل الجهود لتوسيع تطبيق هذه المبادرة على بلدان أخرى مثقلة بالديون. وعلى الرغم من قيود الميزانية، فإن حكومة إندونيسيا تبرعت بمبلغ ١٠ ملايين من الدولارات لمبادرة الصندوق الإئتماني.

٢٦ - ثم اختتم قائلا إنه على الرغم من إنشاء منظمة التجارة الدولية، فإن الكثير من البلدان النامية قلقة بشأن ازدياد حدة المقاومة ضد صادراتها. ويرجع ذلك ككل الى ازدياد منافسة البلدان النامية المبنية على امتيازها النسبي. وقد أخذت الحمائية أشكالا كثيرة، وتعتبر محاولات زيادة فرض قيود غير تجارية، كربط التجارة بمعايير العمل الأساسية، مقلقة جدا للكثير من البلدان النامية. وكثيرا ما تصرف هذه الشواغل الاهتمام عن المسائل الحرجة للتجارة الدولية والاستثمار. إن الوقت قد حان لتشجيع قيام نظام تجاري متعدد الأطراف عادل وشفاف، ومستنتد الى قاعدة تعدد الأطراف.

٢٧ - السيد كيبيدي (إثيوبيا): قال إنه بينما تقر البلدان النامية بأن عليها القيام بدور قيادي لضمان اندماجها الفعال في الاقتصاد العالمي، فإن قدرتها على كسب الوصول الى السوق العالمية، والاستفادة من توسع وازدياد فرص الاستثمار، قد كبحت بسبب تخلف تنميتها، والقيود الحمائية، وتدهور معدلات التبادل التجاري، لذا يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز اندماج تلك البلدان التي لم تنتفع بعد من إجمالي الزيادة في عولمة التجارة الدولية، كما يجب إعطاء اهتمام خاص للتنفيذ الكلي للتدابير الاحتياطية المحددة للبلدان الأقل نموا من أجل تمكينها من الاستفادة كلية من نتائج جولة أوروغواي.

٢٨ - ثم أضاف أن على المجتمع الدولي تحسين وظيفة أسواق البضائع وذلك بضمان شفافية أكثر، ظروف متسمة بمزيد من الاستقرار وممكن توقعها، وأن يستجيب بصورة مواتية لطلبات المساعدة الفنية لتعزيز تنوع الصادرات من البلدان النامية التي تعتمد لحد كبير على تصدير عدد محدود من السلع، وبالإضافة الى تلك الحلول الهيكيلية الطويلة الأجل. فقد كان من الضروري تطوير خطة مالية متعددة الأطراف للتعويضات وذلك لمعالجة الصعوبات في المدى القريب التي قد تظهر للوجود كنتيجة للاعتماد الكبير على الصادرات.

٢٩ - ثم أردف قائلا بأن المجال الآخر الذي يدعو الى شراكة حقيقية هو حل مشكلة الديون المتراكمة وبمشكلة خدمة الدين للبلدان النامية، خصوصا البلدان الأفريقية النامية والبلدان الأقل نموا. وأعرب عن

تقدير وفد بلده لتدابير تخفيف الدين التي أجرتها الدول الدائنة ضمن إطار نادي باريس، وإلغائها الدين الثنائي الرسمي، وكذلك تخفيف عبء الدين الرسمي الثنائي بقدر مكافئ. ومع ذلك، فإن مشاكل الدين الخارجي ومشاكل خدمة الدين استمرت على ما هي عليه، خصوصا في أفقر البلدان والبلدان المثقلة بالديون. هذا وقد فشلت مبادرة تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في حل مشكلة الدين وذلك بسبب الشروط التي فرضتها، ونطاقها المحدود، لذا فهنالك حاجة ملحة لحل عادل موجه نحو التنمية، ودائم، لمشاكل الديون الخارجية وخدمتها في الدول النامية.

٣٠ - ثم صرح بأنه يجب إيجاد وسيلة لكبح الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الأساسية لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية. فالمساعدة الإنمائية هي مصدر للتمويل في البلدان التي تكون قدرتها على تعبئة الموارد من سوق رأس المال والاستثمار المباشر الأجنبي مقيدة بمستواها الإنمائي المنخفض. ومثل تلك الموارد تحتاجها البلدان الفقيرة الى حد بعيد من أجل بناء قدراتها الضرورية لكي تنتفع من فرص الاستثمار الدولية وتكسب منافذ الى الأسواق الدولية.

٣١ - ثم أعلن أنه يبقى هنالك الكثير من العمل المطلوب من المجتمع الدولي لغرض مساعدة البلدان النامية، خصوصا الأفريقية النامية والبلدان الأقل نموا، في تعبئة الاستثمار المباشر الأجنبي. كما أن هنالك حاجة للقيام على سبيل الأولوية بمعالجة مشكلة تنمية الهياكل الأساسية، وبناء القدرات المحلية، وإيجاد الخدمات الاجتماعية الملائمة. وقال إن تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي الى أفريقيا يتوقف الى حد كبير على ما في أذهان الأجانب من الصور والتصورات عن أفريقيا. وليس من المستغرب أن يبتعد المستثمرون الأجانب عن أفريقيا بعد كل قصص البؤس والهلاك عن أفريقيا. لذا يجب عكس هذا الاتجاه. وقال إن ذلك يستدعي قيام البلدان النامية وشركاؤهما في التنمية سوية لمعالجة هذه المسألة من خلال تأسيس آلية مشتركة لتشجيع الاستثمارات وتطوير واستعمال تقنيات الاتصالات والإعلام الحديثة.

٣٢ - السيدة رودريغز (بيرو): قالت إنه بموجب المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة مسؤولة عن تعزيز التعاون الدولي في الحقول الاقتصادية والاجتماعية. لذا لا بد من إحياء هذا الهدف من أجل عكس الاتجاه نحو تقليل تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية. فالدول المتوسطة الدخل، مثل بيرو، مستعدة للعمل سويا مع شركائها في التنمية من أجل وضع آليات تعاون محددة تستطيع تبني التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس المصالح المتبادلة. وقالت إن بيرو تتعهد باتخاذ تدابير ملموسة في مسائل القضاء على الفقر، والنهوض بالمرأة، والسكان والتنمية، وغيرها، وقد وضعت بيرو هدفا وطنيا لنفسها نحو تقليل الفقر المدقع بحوالي ٥٠ في المائة في سنة ٢٠٠٠، كما أنها استحدثت مؤخرا وزارة تعنى بالمرأة وتعزيز التنمية البشرية المستدامة. أما في حقل السكان، فإن أولوية بيرو في تنفيذ سياستها المتعلقة بتنظيم الأسرة تتركز على تحسين صحة المرأة والقضاء على الفقر من خلال إطار استراتيجية التنمية المستدامة.

٣٣ - ثم أضافت أن الاندماج المالي العالمي وعدم التوازن في أسواق المال والعملة قد أثر بشدة على كثير من البلدان، خصوصا اقتصادات الأسواق الآخذة في الظهور. وفي ذلك الصدد، فإنه من الضروري تعزيز الحوار الحكومي الدولي حول التمويل والتنمية الذي يأخذ في الاعتبار توصيات الأمين العام و "خطة للتنمية".

٣٤ - ثم أعلنت أن بيرو، وحالها كحال الكثير من بلدان حوض المحيط الهادئ الآخرين، تتعرض الى ظاهرة طبيعية دورية تعرف بألنينيو. وقد أحدثت تلك الظاهرة عواقب اقتصادية وبيئية واجتماعية وخيمة وغيرت بصورة عنيفة النظام الإيكولوجي البحري، والذي هو مصدر رزق وعمل قطاعات واسعة من البشر. وقالت إن وفد بلدها يقترح تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة التنفيذية في حالات الكوارث الطبيعية، وتعمل البلدان الأعضاء في اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ، ومن ضمنها بيرو، نحو هذا الهدف.

٣٥ - واختتمت بقولها إن نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإعادة النظر وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ غير مشجعة. فبالرغم من قيام الكثير من البلدان المتقدمة والنامية بجهود لحماية البيئة، فلا تزال المساعدة المالية غير كافية وكذلك بالنسبة لنقل التكنولوجيا وهذا لا يمكّن المجتمع الدولي من التصدي لذلك التحدي العالمي. وفي هذا السياق أعلنت أن وفد بلدها يأمل أن يقوم مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والذي قدمت فيه بيرو مقترحا حول تخفيض غازات الدفيئة، باعتماد اتفاقات عملية ومفيدة للبشر جميعا، كما أن بيرو قد شاركت بصورة فعالة في اجتماعات المنتدى الحكومي الدولي للغابات التابع للجنة التنمية المستدامة.

٣٦ - السيد ريفا (أوكرانيا): قال إن النمو الاقتصادي لا يستطيع لوحده حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. فالكثير من البلدان لا زالت تواجه مشاكل خطيرة من جراء تلكؤ عملية التنمية، والتلوث البيئي، والفقر، والتي تعدت حدودها الوطنية. لذا فإن الحل الطويل الأجل لمثل هذه المشاكل لا يمكن الحصول عليه من خلال المساعدة الطارئة فقط؛ وعلى هذا الأساس فعلى جميع البلدان بذل جهود متفق عليها لتعزيز التعاون الدولي في الحقول الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التقدم نحو التنمية المستدامة. وفي هذه الناحية، ينبغي للأمم المتحدة أن تلعب دورا قياديا في تنسيق الجهود التي تبذلها البلدان كل على حدة وذلك لتعزيز السلام العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.

٣٧ - ثم أضاف أنه من أجل التصدي للتحديات العالمية للقرن القادم، يجب على الأمم المتحدة أن تحسن بنيتها، ومنظومتها الداخلية، وتحسين أدائها. واسترسل قائلا إنه في ذلك الصدد، فإن وفد بلده يرحب بجهود الأمين العام لإعادة تنظيم وإحياء منظومة الأمم المتحدة، ويدعم توصياته الخاصة بتنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وطرق عمله وإعادة تنظيم هيئاته الفرعية. ومن المهم جدا الاستمرار على منحى المجلس في فتح حوار حول السياسات على مستوى رفيع التمثيل وبمشاركة الدول الأعضاء، والرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

٣٨ - وصرح أن وفد بلده يقدر جهود الأمين العام لتحسين الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة وتعبئة الموارد الضرورية، وكذلك جهوده الرامية لضمان التكامل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بعقد اجتماعات مشتركة للرؤساء التنفيذيين، وهذا في الوقت الذي يؤيد فيه وفد بلده توصيات الأمين العام بشأن الاندماجات وإعادة الترتيب الواسعة المدى لهيئات المجلس الفرعية، مع مراعاة تلافي التداخل والازدواجية، إلا أنه يؤمن أن هنالك بعض التوصيات التي تحتاج الى فحص أدق.

٣٩ - ثم أردف قائلا إن أوكرانيا تمر بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق. وقد تم تحقيق تقدم ملموس في مجالات الخصخصة، كما تم تخفيض التضخم، ومع أن حكومته قد أقدمت على خطوات لتشجيع البلدان الصناعية، ومؤسسات التمويل الدولية والمستثمرين في القطاع الخاص، للاستثمار في أوكرانيا، إلا أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر بقي أقل بكثير مما يمكن للبلد أن يستوعبه. وأضاف أن حكومته تعلق أهمية خاصة على التعجيل بعملية انضمام أوكرانيا الى منظمة التجارة العالمية، لأنها تعتبر التوسع في التجارة الخارجية كأولوية عليا. ولتحقيق ذلك، تتخذ الخطوات الضرورية لضمان أن نظام التجارة الخارجية والتشريع الوطني يسيران على خط واحد مع المستلزمات القانونية الدولية لمنظمة التجارة العالمية.

٤٠ - ثم أعلن أن وفد بلده يرحب باعتماد "خطة للتنمية"، التي تعرف دور ومهمات مختلف كيانات ووكالات الأمم المتحدة في حل مشاكل التنمية في العالم. إن ما هو مطلوب الآن هو الإرادة السياسية لدى الأمم الفقيرة لإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية أساسية وضمان زيادة في الاستخدام الفعال لإمكاناتها الوطنية وأن تتعهد الدول المتقدمة النمو بإيجاد بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة، وتوفير الدعم المالي للتنمية.

٤١ - واختتم بقوله إن أوكرانيا، وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية الحالية التي تمر بها، تعلق دوما أهمية خاصة على المسائل البيئية، حيث أنها تبذل كل جهد لتحقيق الغايات التي أرساها جدول أعمال القرن ٢١. وتبقى حالة البيئة في العالم مصدر قلق، حيث أنماط الاستهلاك والإنتاج تتغير ببطء، وإيلاء اهتمام غير كاف الى عوامل الإيكولوجيا في الاستراتيجيات الوطنية. لذا فإن آلية نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا يجب أن تتحسن بصورة جوهرية. ومن المستحيل معالجة المشاكل البيئية بدون معالجة نتائج الكوارث كبيرة المقياس التي هي من صنع الإنسان، مثل كارثة تشرنوبيل. ودعا المتكلم المجتمع الدولي لمساعدة أوكرانيا في إيجاد حل شامل لمشكلة تشرنوبيل، التي لا يمكن إزالتها بإغلاق المحطة فقط.

٤٢ - السيد مابورانكا (زمبابوي): قال إنه بالرغم من مرور أكثر من سنة على بدء مبادرة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، لم تلمس البلدان الأفريقية أي تقدم واضح في تنفيذها. لذا فهنالك حاجة لمزيد من العمل على المستوى الوطني لترويج أهداف المبادرة.

٤٣ - وأضاف أن الفجوة الاقتصادية بين أفريقيا وبقية العالم مستمرة في الاتساع. وتبلغ نسبة حصة البلدان الأفريقية من إجمالي تدفقات الاستثمارات إلى الدول النامية ٣,٨ في المائة فقط، ولذلك تبقى القارة

مهمشة بالرغم من تحقيق تقدم ملموس في التعاون الاقتصادي الإقليمي لتعزيز التبادل التجاري ضمن الإقليم، وتحسين السياسات العامة للضرائب والمال، وإزالة العوائق عن حركة البضائع والخدمات عبر الحدود. وبالرغم من هذه النهج المبتكرة، فإن أفريقيا لا يتوقع لها تحقيق نمو اقتصادي وتنمية ما لم يتم حسم مسائل تزايد الديون الخارجية، وتدهور معدل التبادل التجاري، وهجرة رؤوس الأموال. وفي ذلك السياق، أعلن المتكلم أن زمبابوي ترحب باتجاهات التعاون الدولي الأخيرة المشجعة، خصوصا مبادرة تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤٤ - ثم أضاف أنه على الرغم من تحسن الأداء الاقتصادي مؤخرا في بعض البلدان الأفريقية، فما زالت البلدان الأفريقية غير متفقة مع شركائها في التنمية حول وجوب بقاء المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر رئيسي للموارد المالية، حيث أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا يمكن أن يستعاض عنها بزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي. ومثل هذا الاستثمار ضئيل أو غير موجود في أفريقيا، وهو مركز في عدد قليل في البلدان. وأعرب عن قلقه فيما يتعلق بالجهود الخاصة لاستنباط نظام استثمارات متعدد الأطراف مصمم لمنح مزايا أكثر للدول ذات الأداء الجيد لأنه لن يعود بالفائدة على أفريقيا، وبالرغم من الترتيبات الحالية والتي منحت بضع مزايا لصادرات أفريقيا في مجال التعريفات، وفي مجال حصص رفع الحواجز، فإن تلك الأفضليات تواجه إجراءات معاكسة في الأطراف الثالثة.

٤٥ - وأعلن أن حكومته تولي المسائل البيئية اهتماما فعالا، حيث صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف خطير أو تصحر أو كلاهما، وخصوصا في أفريقيا، كما أنها شاركت في المؤتمر الأول للأطراف والذي عقد في روما، وقال إن الاتفاقية يجب أن تعزز الآن بالوسائل المالية والمؤسسية لتنفيذ الالتزامات الواردة فيها.

٤٦ - وأضاف أن الاستعراض الأخير حول تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ قد أظهر بوضوح أن غياب الإرادة السياسية للوفاء بالالتزامات البيئية قد يقوض الجهود في مجال التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي حصل فيه تقدم في تبني وتنفيذ اتفاقيات تعنى بالتصحر، وتغير المناخ والتنوع الحيوي، إلا أن الالتزام بتوفير الموارد المالية المطلوبة لا يزال مفقودا. وفي ذلك السباق، فإن وفد بلده يأمل أن يسفر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغيير المناخ عن مقررات حاسمة تساعد على عكس الآثار الضارة الناتجة عن الدفيئة.

٤٧ - كما لاحظ أن الدورة الثانية للجنة العالمية للطاقة الشمسية قد أقرت البرنامج العالمي للطاقة الشمسية بالإجماع، وقال إن للبرنامج القدرة لإحداث تحول في حياة المئات من الملايين من الناس في أنحاء العالم، ومع ذلك، فإن التنفيذ الناجح يتطلب موارد بشرية ومالية كافية من الحكومات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة. وسيشكل هذا التمويل مساهمة ضخمة لجهود المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على غابات العالم خصوصا، والبيئة العالمية عموما.

٤٨ - وأعاد الى الأذهان موضوع الدورة القادمة للجنة التنمية المستدامة وهو موارد المياه العذبة، وقال إن الهدف العام لبرنامج إصلاح قطاع المياه في زمبابوي هو ضمان الاستخدام المستدام والملائم اقتصاديا لموارد المياه إلى جانب أنه يأخذ بعين الاعتبار المياه المشتركة، ودعا إلى تقديم مساعدة خارجية إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في هذا المجال.

٤٩ - وأعلن أن الفقر وإن كان قد أصبح وبسرعة، أخطر تحد يواجه الإنسانية، فإن البرامج السياسية لمعظم البلدان النامة، لا تحتوي على هذه المسألة، حيث أنه يفترض أن القضاء على الفقر سيكون نتيجة بديهية للنمو الاقتصادي، ومع الأسف فإن تحقيق نمو اقتصادي سريع لا يعني بالضرورة إزالة الفقر. وبدلا من ذلك فهنالك حاجة إلى سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي وبرامج إنمائية موجهة نحو تخفيف الفقر. وقال إن وفد بلده يطري على نهج التنفيذ الوطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تعطي البلد المضيف ملكية وسيطرة معقولة على المسألة، ويجب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ألا يدع ذلك النهج المبتكر يخمد بواسطة مقتضيات البيروقراطية واختناقات الحسابات.

٥٠ - السيد زولو (صندوق النقد الدولي)، أوجز استنتاجات ومقررات الاجتماعات السنوية الأخيرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت في هونغ كونغ، بالصين، فقال إن المشاركين قد عبروا عن وجهة نظرهم بأن الانفتاح والاندماج العالمي للاقتصاد، والتمويل، والتجارة يعتبر الطريق الأكثر وثوقا لرفاهية كاملة أكبر، كما أنهم خولوا صندوق النقد الدولي سلطة تعزيز تحرير حركة رأس المال بصورة منظمة، وأقروا بالأهمية الحاسمة للسياسات السليمة من جانب البلدان الأعضاء، وكذلك باستمرار الحاجة إلى مراقبة فعالة من قبل صندوق النقد الدولي. وبالرغم من الشعور بالقلق فيما يتعلق بعناد الضغوط الناتجة عن المضاربات، فقد استنتج أن الرجوع إلى التحكم ليس هو العلاج، ولكن وجود مستوى عال من الانفتاح والشفافية بحيث يستطيع المعنيون اتخاذ الإجراء واستنادا إلى معلومات موثوقة ودقيقة. كما علق المشاركون أهمية حاسمة على الحكم الجيد لجميع أبعاده. هذا وقد تم التصديق على زيادة قدرها ٤٥ في المائة في حصص صندوق النقد الدولي، وبذلك يرتفع إجمالي حصص صندوق النقد الدولي إلى حوالي ٢٨٥ بليون دولار، مما يؤدي إلى تحسين قدرة الصندوق إلى حد بعيد على الاستمرار في معالجة احتياجات التمويل، بما في ذلك معالجة الأزمات المالية المستمرة. ويحتل القرار المتعلق بتخصيص جزء من حقوق السحب الخاصة لمرة واحدة أهمية حاسمة لا تقل عن سابقه حيث أنه سيساعد جميع الأعضاء من الآن فصاعدا للمشاركة في نظام حقوق السحب الخاصة على أساس متساو. وسيساعد ذلك الاتفاق الصندوق على تعزيز قاعدته المالية نسبة إلى حجم الاقتصاد العالمي.

٥١ - وأضاف أن البلدان التي هي في وضع يسمح لها أكثر بالاستفادة من العولمة هي تلك التي تتأقلم مع التغيير وتحور سياساتها وهياكلها لدعم الزيادة في النمو الموجه نحو السوق والمنفتحة على الخارج. وفي هذا الصدد، ينبغي إن كانت أزمة جنوب شرقي آسيا مثيرة للانزعاج، خصوصا لأنها كانت متوقعة وكان من الممكن منع حدوثها، أن لا يستنتج أن العولمة خطيرة. وفي الحقيقة، إن إجراءات السياسات السريعة للبلدان المعنية قد أرهفت الوعي بالعولمة وأكدت مخاطر التأقلم معها ببطء.

٥٢ - واختتم قائلا إنه من أجل تحقيق تنمية مستدامة، هنالك حاجة إلى إصلاحات أوسع، ومن ضمن ذلك نظم إدارة الضرائب والمصروفات العامة إضافة إلى تحسين شفافية المحاسبة المالية. كما يجب على البلدان أن تجعل برامجها الاجتماعية تركز على قطاعات مثل الصحة والتعليم وأن تقلل من مصروفات التسلح المفرطة. ويجب أن تستهدف الإصلاحات تحقيق زيادة في تنمية القطاع الخاص، كما أن نظم أعمال البنوك السليمة أساسية لاستقرار الاقتصاد الكلي وتقوية الأسواق.

٥٣ - السيد بيون (فيجي): قال إن تصميم منظمة التجارة العالمية الجديدة، والذي يقصد به جعلها واسطة لتحسين التجارة الدولية على المستوى العالمي، لم يكن عمليا ولم يأخذ في الاعتبار أن اقتصادات أعضائها تختلف في الحجم، وقاعدة الموارد، والتكنولوجيا، وعدد العمال المهرة في القوى العاملة، والموقع ونظم النقل. وعلى الرغم من أن فيجي تدرك، مع بقية الدول النامية الجزرية الصغيرة، أهمية وجود نظام تبادل تجاري مفتوح، ذو قاعدة قانونية، وعادل، وآمن، وغير تمييزي، ومتعدد الأطراف، ويدعو إلى إبقاء الأفضليات التجارية، إلا أنها قلقة: أولا لعدم ظهور فوائد ملموسة منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية ولحد الآن، وثانيا لأن بعض البلدان النامية قد تم الضغط عليها لكي تتخلى عن حقوقها في السيطرة على الاستيراد بموجب مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، وهي تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليلعب دورا أكبر في حماية مصالح البلدان النامية في التجارة الدولية.

٥٤ - وأضاف أن انخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية خلال السنين القريبة الماضية يسبب قلقا للدول النامية الجزرية الصغيرة لأن تلك المساعدة هي عنصر أساسي في تحسين تنمية هياكلها الأساسية وتنميتها البشرية. وقال إنه على هذا الأساس، فإن وفد بلده يعرب عن تقديره للنرويج والدانمرك والسويد وهولندا، التي تخطت هدف الـ ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لغرض المساعدة الإنمائية الرسمية، كما ترحب بتعهد رئيس وزراء المملكة المتحدة حول عكس الانخفاض في مساعدة المملكة المتحدة.

٥٥ - كما عبر عن تأييده للمساعي الداعية إلى حل دائم لحالة الدين للبلدان النامية، وأن مسألة تدفقات رؤوس الأموال يجب أن تعالج، وقال إن معايير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تجعل ضمان القروض التي تحتاجها البلدان ذات الدخل المتوسط، مثل فيجي، شيئا صعبا. كما يجب أيضا أن تؤخذ في الاعتبار المؤشرات الاجتماعية عند تقييم الأداء الإنمائي الإجمالي لبلد ما. فمساهمة تدفقات رأس المال الاستثماري الأجنبي في عملية التصنيع مهمة. وإذا ما أريد للبلدان النامية البقاء على قيد الحياة في الاقتصاد العالمي الحالي، فمن الضروري أن تصبح بلدانا صناعية.

٥٦ - ثم اختتم قائلا إن مسائل التنمية المستدامة وتغير المناخ لها أهمية عميقة جدا، خصوصا لبلدان الجزء الصغيرة في منطقة جنوب المحيط الهادئ والتي قد تلقى عواقب مشؤومة إذا ما ارتفع مستوى البحر حتى ولو بنسبة قليلة. إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأخيرة قد أثبتت أنها مخيبة لآمال الكثير من الدول الجزرية الصغيرة. وقال إن وفد بلده، باعتباره عضوا في اتحاد الدول الجزرية الصغيرة يدعو جميع الدول الصناعية لتقليل انبعاثاتها، خصوصا ثاني أكسيد الكربون، إلى حد ٢٠ في المائة أقل في

مستواه في سنة ١٩٩٥ على الأقل وذلك بحلول عام ٢٠٠٠، فالدول المسؤولة عن انبعاثات غاز الدفيئة لا يمكن أن تغض الطرف عن استمرار تدهور الأحوال.

٥٧ - السيد كيريم (إسرائيل): قال إنه بالرغم من أن الآراء حول أفضل السبل لتعزيز التنمية تتغير عبر السنين، وعلى ضوء خبرة إسرائيل في العمل نحو التنمية، فإن وفد بلده يؤمن بصحة ثلاث مسائل، أولا، يبقى الأمن الغذائي الضرورة المهيمنة لغالبية العالم، فمن الصعب بدون التخلص من الفقر، ناهيك عن التطلع إلى الفوائد الناجمة عن التنمية. فالمحافظة على توازن صحي بين الريف والحضر هو أحد العناصر الذي يضمن الأمن الغذائي. وثانيا، يجب أن تستفيد التنمية من إمكانات القطاع الخاص، عالميا ومحليا، وعدم اعتمادها كليا على المانحين الدوليين. ولذا فإن تعبئة الموارد المحلية، وحتى على نطاق صغير هو شرط ضروري للتنمية المستدامة. ثالثا، إن كلا الإدارة السليمة والحكم الجيد، من خلال دولة أقل بيروقراطية وذات كفاءة أكبر، ستوفر بيئة للعالم النامي للانطلاق إلى الأمام.

٥٨ - ثم استرسل قائلا إنه يمكن إضافة نقطة أخرى إلى تلك النقاط: ففي حالات النزاع، يجب ربط عملية السلام بالتنمية. فتأمين حياة أفضل هو بمثابة ضمان لإنهاء النزاع، ويؤيد ذلك الأمثلة في جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وحتى في الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي تتبع لها إسرائيل، إن إسرائيل التي بدأت كبلد فقير ذات موارد قليلة، تعتبر مثالا للكثير في البلدان. وقد تقاسمت خبرتها ونهجها من خلال برنامج تعاون دولي مع ١٤٣ بلدا، من ضمنها مصر والكثير من جيرانها، ومنها السلطة الفلسطينية.

٥٩ - ثم اضاف أن إسرائيل تحاول المساهمة في فهم مسائل البيئة العالمية، باعتبارها بلدا يواجه مشاكل بيئية حادة. وإحدى المبادرات الأخيرة اجتماع خبراء معنيين بالتنسيق بين الاتفاقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر. ويعتمد التقدم في هذا المجال على إدراك الأمم في الشرق الأوسط أن المشاكل البيئية تسمو فوق النزاعات السياسية، وأن التعاون يمنح مستقبلا أفضل للجميع.

٦٠ - ثم اختتم بقوله إن إسرائيل ترحب بمقترحات الأمين العام للإصلاح، ولكنها لا تستطيع للأسف الموافقة مع الرأي القائل إنه قد تم تحقيق العالمية، وبما أن إسرائيل ما زالت محرومة من العضوية في مجموعة إقليمية، وذلك مفتوح لكل دولة عضو في الأمم المتحدة، فإنها لا تستطيع تنفيذ كامل طاقتها للمساهمة في النظام من خلال الانتخاب للعضوية في مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أي كيان آخر.

٦١ - السيدة اريستنبيكوفا (كازاختسان): قالت إن وفد بلدها يرحب بالنهج الإقليمي للمشاكل الاقتصادية الذي أكده الأمين العام في تقريره عن المنظمة. وبناء على ذلك، فإنها تؤيد جهود الأمين العام لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٦٢ - ثم اضافت أن برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي أقدمت عليه كازاخستان في السنوات الخمس التي أعقبت الاستقلال، والذي يشمل الخصخصة ونشر الديمقراطية، يتعذر إلغاؤه. ففي خلال تلك الفترة القصيرة، بدأ الاقتصاد يسجل نموا. وتحتل كازاخستان، المرتبة الثانية بين جميع البلدان التي خرجت من المعسكر الاشتراكي من حيث الاستثمار الأجنبي - كما أنها تستعد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وهذا ما سيساعدها لتصبح جزءا متمما للاقتصاد العالمي.

٦٣ - ثم أعلنت أن كازاخستان تقدر الدعم الذي أعرب عنه بشأن مقترحها بخصوص تأسيس هيئة مشتركة لبلدان وسط آسيا تتألف من اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. كما أن اعتماد قرار الجمعية العامة ١٦٨/٥١، المعني ببيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها في بلدان المرور العابر النامية، هو خطوة مهمة أخرى في مجال التعاون الدولي والإقليمي، والذي إذا ما نفذ، سيعجل باندماج تلك الاقتصادات في السوق العالمية.

٦٤ - ثم اختتمت قائلة إن كازاخستان وبعض دول آسيا الوسطى قد تعرضت لكارثة إيكولوجية في منطقة بحر آرال وفي موقع سيميبلاتنسك النووي، إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها خلال فترة الانتقال، وأنها تقدر كثيرا التعاون مع الأمم المتحدة ومساعدتها الفنية في معالجة تلك المشاكل. وقالت إن حكومات كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، إدراكا منها للحاجة إلى اتباع نهج موحد، قد أصدرت إعلان "ألماتي" الذي أعلن، في جملة أمور، سنة ١٩٩٨ سنة لحماية البيئة في منطقة آسيا الوسطى تحت رعاية الأمم المتحدة. وأعربت هذه الحكومات عن أملها في مشاركة الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدوليين، بصورة أكثر نشاطا، في الجهود الرامية إلى إصلاح البيئة لحوض بحر آرال وإعادتها إلى حالتها الطبيعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠